I. هيكل اتفاق الزراعة

اتفاق الزراعة : يتكون من 13(X111) قسم وخمسة ملاحق

القسم الأول (I) :(المواد 1-2)

الأول حول :التعاريف

الثانية حول : السلع المشمولة

القسم الثاني (II): (المواد 3) : التنازلات والالتزامات.

القسم الثالث (III): (المواد 4-5): النفاذ للأسواق، وبنود التحوط الخاصة.

القسم الرابع (IV): (المواد 6-7): التزامات الدعم المحلي، والتنظيمات الخاصة بالدعم المحلي.

القسم الخامس (V): (المواد 8-11): التزامات تنافسية الصادرات، والتزامات دعم الصادرات، وضع التلاعب بالتزامات دعم الصادرات، والمنتجات المنطمة.

القسم السادس (VI): (المادة 12) : التنظيمات الخاصة بمنع وتقييد الصادرات .

القسم السابع (VII): (المادة 13): القيود واجبة الأداء والصحة.

القسم الثامن (VIII): (المادة 14): الإجراءات الصحية والنباتية.

القسم التاسع (IX): (المادة 15): المعاملات الخاصة والتفصيلية.

القسم العاشر (X): (المادة 16): البلدان الأقل نموا ، والبلدان النامية المستوردة الصافية.

القسم الحادي عشر (XI): (المواد 16-19): لجنة الإزالة ، ودراسة تنفيذ الالتزامات ، الاستشارات وفض المنازعات.

القسم الثاني عشر (XII): (المادة 20): استمرار عملية الإصلاح.

القسم الثالث عشر (XIII): (المادة 21): شروط أخرى.

الملحق الأول : المنتجات المشمولة.

الملحق الثاني: الدعم المحلي : أسس الاستثناء في خفض الالتزامات.

الملحق الثالث : الدعم المحلي: حسب مقياس الدعم الكلي.

الملحق الرابع: الدعم المحلي: حساب المقياس المكافئ للدعم.

الملحق الخامس: المعالجة الخاصة فيما يتعلق بالفقرة (2) في المادة 4 (الخاصة باللجوء إلى فرض الرسوم الجمركية).

II . الإطار العام للالتزامات في اتفاق الزراعة

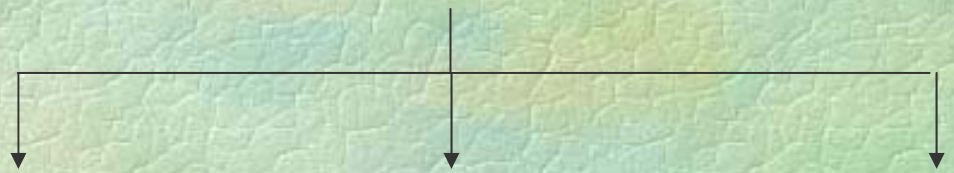

التخلص من أشكال الإغراق الزراعي في أسواق البلدان النامية

الايمان بوضع خاص للبلدان النامية وايجاد صياغة ذات معنى تطبيقي للمعاملة الخاصة والتفضيلية

توفير مرونة كافية للبلدان النامية لتنفيذ برامج أمنها الغذائي وأهدافها التنموية الزراعية

أولاً: الدعم المحلي

الصندوق الأخضر
green Box

البحوث والتطوير، والاستشارات والتدريب، والمدفوعات غير المرتبطة بالإنتاج Decoupled، المساعدات الغذائية، والأمن الغذائي، . . الخ.
حيث لا تخضع هذه الإعانات للخفض

الصندوق الأزرق
Blue Box

تمثل فئات الدعم في هذا الصندوق حالة خاصة من فئة المدفوعات المباشرة. ولا تصنف هذه الفئات تحت الفئات المستثناة في الصندوق الأخضر لكونها مدفوعات مرتبطة بمنتج معين Product-Specific Payments وتستثنى هذه المدفوعات من التخفيض لكونها تقع ضمن برامج الإنتاج المحدد Production Limiting Programmers

الصندوق الكهرماني
Amber Box

تستثنى المدفوعات المباشرة الواردة تحت "برامج الإنتاج المحددة" من التزامات التخصيص إذا كانت هذه المدفوعات:
- تحدد على أساس المساحة أو كعائد، أو
- تحدد على أساس 85% أو أقل من مستوى الإنتاج، أو
- تحدد على أساس رقم محدد من الرؤوس (حالة الثروة الحيوانية)

استثناءات "الحد الأدنى للدعم Deminis"

تشمل تلك الأنواع في الدعم للمنتجين الزراعيين المسموح به وغير الوارد تحت تعاريف الصناديق الثلاث.
وتشمل استثناءات الحد الأدنى أي دعم للمنتج Product الزراعي بشرط أن لا يتجاوز 5% من مجموع الإنتاج الزراعي الخاص بهذا المنتج. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الاستثناء يشمل الدعم غير المحدد بمنتج معين Non-product Specific بشرط أن لا يتجاوز أيضا 5% من قيمة مجموع الإنتاج الزراعي.
علما بأن نسبة 5% المشار إليها تطبق في حالة البلدان المتقدمة، و10% تطبق في حالة البلدان النامية.

فترة السماح لتطبيق التخفيضات في الدعم المحلي
(فترة الأساس 88-1986)

البلدان المتقدمة 20% (2000 – 1995)

البلدان النامية 14% (2004-1995)

ثانياً: النفاذ للأسواق

يجب التخلص من كافة أشكال القيود غير الجمركية، والحصص

التزامات خفض التعريفة

البلدان المتقدمة: المتوسط 36%

الحد الأدنى 15% (1995-2000)

البلدان النامية: المتوسط 24%

الحد الأدنى 10% (1995-2004)

ثالثاً: منافسة الصادرات
(فترة الأساس 1980 – 1990)

- خفض في "القيم الخاضعة للإعانة"
  - البلدان المتقدمة 36% (1995-2000)
  - البلدان النامية 24% (1995-2004)
- خفض في "الكميات الخاضعة للإعانة"
  - البلدان المتقدمة 21% (1995-2000)
  - البلدان النامية 14% (1995-2004)
- على أن يتم الاتفاق على آلية دولية لضبط التمويل، والضمانات والتأمين على الصادرات

III . الزراعة وحزمة يوليو

ماذا يجب عمله لتحسين اتفاق الزراعة: وجهة نظر عالم نامي:

- التخلص من أشكال الإغراق الزراعي في أسواق البلدان النامية
- الايمان بوضع خاص للبلدان النامية وايجاد صياغة ذات معنى تطبيقي للمعاملة الخاصة والتفضيلية
- توفير مرونة كافية للبلدان النامية لتنفيذ برامج أمنها الغذائي وأهدافها التنموية الزراعية
- تحسين شروط نفاذ المنتجات الزراعية للبلدان النامية في أسواق البلدان المتقدمة

أولا: التخلص من الإغراق

من المهم أن تتضمن الاتفاقية ما يلي :

- جدول زمني ملزم للبلدان المتقدمة بإزالة دعم الصادرات بأشكاله المختلفة .
- دعم آلية المراقبة الخاصة لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة FAO .
- تنظيم أفضل لأشكال الدعم المحلي المشوه للتجارة .

حيث يجب كقاعدة عدم تصدير المنتجات الزراعية المستفيدة من الدعم المحلي إلا في الحالات التي لا يمثل فيها الدعم تشويهاً للتجارة . ويترتب على ذلك :

- ربط الاستثناءات الواردة في الصندوق الأزرق بالمنتجات غير المصدرة فقط .
- ضبط المعايير المرتبطة بالإعانات الواردة في الصندوق الأخضر . بحيث لا ترتبط البنود المستثناة من التخفيض بالانتاج ، وبتشويه التجارة .

- دعم نظم إدارة العرض (مثل الحصص) طالما أنها تدعم المزارعين الصغار وتقلل من تشوهات التجارة .
- لغاية الإزالة الكاملة لتشوهات التجارة فمن حق البلدان النامية استخدام رسوم إضافية معادلة لقيم الإغراق التي تتعرض لها أسواقها .

ثانيا: معالجة أفضل للمعاملة التفضيلية والخاصة

- هناك قناعة بأن المنهج الواحد يناسب الكل One size fits all سوف يؤثر سلبا على التجارة الخارجية والزراعة للبلدان النامية ويعرض مصادر الرزق الرئيسية للسكان الفقراء للخطر.

لذا فمن الأهمية أن تتضمن المعاملة الخاصة لهذه البلدان العناصر التالية:

- التزامات تخفيض أقل للبلدان النامية على ثلاث جبهات :
  - الدعم المحلي
  - منافسة الصادرات
  - وبشكل أخص النفاذ للسواق الذي يعتبر أداة السياسة الرئيسية للبلدان النامية

- أن تبقى البلدان الأقل نمواً بمنأى عن التزامات التخفيض .
- أن لا يعتمد جدول التزامات التخفيض على المفاوضات السياسية ، بل بدلا من ذلك على المؤشرات التنموية .
- تخصيص نفاذ الأسواق، في ظل نظام التعريفة الجمركية على الحصص Tariff Rate Quotas (TRQ's) للبلدان النامية (يشير هذا النظام إلى السماح بقيمة محدودة من الواردات بمعدل تعريفة منخفض ، مع تزايد التعريفة على الحصص التالية . وفي حالة إذا كان الطلب على الواردات ، عند معدل التعريفة المنخفض، أكبر من القيمة المسموح بها من قبل النظام ، فلا بد من ترشيد الواردات) .

- إقرار مبدأ الإجراءات الخاصة بمعالجة الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي بالبلدان الأقل نمواً ، والبلدان المستوردة الصافية من السلع الزراعية . وإيجاد آلية مناسبة لفرض هذا المبدأ قانوناً . على أن يشرف على آلية التعويضات المالية المرتبطة بهذا المبدأ (الصندوق) منظمة الأغذية والزارعة FAO. حيث يقوم الصندوق بتعويض البلدان النامية المتضررة بسبب تطبيق اتفاق الزراعة بسبب زيادة وارداتها الزراعية .

- قواعد لفرض استخدام رسوم الإجراءات التعويضية Countervailing Duties أو إجراءات التحوط Safeguards معدّلة لتعالج القيود الإدارية الخاصة والتي تواجه البلدان النامية.

ثالثا: مرونة كافية لتحقيق أهداف الأمن الغذائي

- تحتاج البلدان النامية إلى معادلة خاصة لتحقيق أمنها الغذائي.
- وفي هذا المجال هناك حاجة لـ "صندوق تنمية" ضمن اتفاق الزراعة يتمتع بالخصائص التالية:
  - استثناء المحاصيل الغذائية الأساسية في البلدان النامية من تخفيضات التعريفة.
  - الحق في إعادة التفاوض حول فرض التعريفة على محاصيل الأمن الغذائي المربوطة عند معدلات منخفضة وفقاً لجولة أورغواي.

- حق الدول النامية في النفاذ لآلية التحوط الجديدة لرد فعل للإفراط في الواردات .
- استثناء كافة إجراءات الدعم المحلي في البلدان النامية والمرتبطة بالتنمية الريفية ، والتشغيل الريفي ، وتخفيض الفقر ، من التزامات التخفيض .
- توسيع المادة 6.2 في اتفاق الزراعة التي تتمتع بمرونة في هذا المجال لتشمل :

- الدعم الموجه للمزارعين من ذوي الدخول المنخفضة.
- الإجراءات الموجهة لدعم الإنتاج المحلي من المحاصيل الرئيسية.
- تكاليف نقل محاصيل الأمن الغذائي من بلدان الفائض إلى بلدان العجز.

• السماح بتجاوز الدعم لمستويات "الحد الأدنى للدعم" إذا كان هذا الدعم موجهاً لأغراض الأمن الغذائي.

رابعا: تحسين شروط النفاذ للأسواق

- من الأهمية أن تضمن المفاوضات حصة للبلدان النامية في الأسواق الزراعية تتناسب مع احتياجاتهم التنموي ، من خلال هيكل مناسب للتعريفة الجمركية يتلاءم مع صادرات هذه البلدان من السلع الزراعية .
- يجب عدم صياغة الأشكال المختلفة لقيود التعريفة غير الجمركية (مثل القيود الفنية على التجارة ، والقواعد الصحية ، والصحة النباتية ، وقواعد المنشأ) بالشكل الذي يحد من صادرات البلدان النامية .